Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

11 Janvier 2012
11 يناير 2012

المغربية

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان يشارك في اجتماع بجنيف

بني ملال: محمد رفيق

أشرف إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أول أمس الاثنين، على تنصيب رئيس وأعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال وخريبكة، التي تشمل أزيلال وخنيفرة وميدلت أيضا. وتضم اللائحة المنصبة 24 عضوا يمثلون المراصد الجهوية لحقوق الإنسان، والشخصيات الفاعلة في حماية حقوق الإنسان، بما فيها حقوق المرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة وحقوق المستهلك.

وأشار اليزمي، في كلمة بالمناسبة، إلى أن فلسفة إحداث اللجان الجهوية لحقوق الإنسان، بمختلف جهات المملكة، تتمثل في تفعيل سياسة القرب من المواطنين، والاهتمام بقضاياهم ذات الصلة بحقوق الإنسان والديمقراطية. وأكد أن إنشاء هذه الآلية يندرج، في إطار دعم تجربة المجلس، والارتقاء بعمله الميداني من مستوى الحضور الإداري إلى الحضور المعنوي والفعلي، وأن خلق هذه اللجان يروم ضمان الحق في الولوج إلى حقوق الإنسان، ومعرفة ومساطر وإجراءات وآليات تيسير حصول المتضررين المحتملين من انتهاك أو خرق لأحد حقوقهم، من أجل إنصافهم بطريقة فعالة وعادلة، مشددا على ضرورة انخراط جميع الفاعلين المحليين في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والمساهمة في البناء الديمقراطي.

وأكد أن تنصيب المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية "يأتي في سياق محيط سوسيوسياسي وطني ودولي لا يمكن تجاهله أو السكوت عنه، بعد أن ارتفعت أصوات الشعوب في بلدان المنطقة، مطالبة بالمزيد من الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين، والمشاركة في الحياة السياسية".

من جهته، أشار رئيس اللجنة الجهوية لجهة بني ملال – خريبكة، علال البصراوي، الذي انتدب لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، إلى أن عمل اللجان، طبقا للاختصاصات الموكولة إليها، والمتعلقة بمجال النهوض بحقوق الإنسان، بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين على صعيد الجهة، يكمن في تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة، وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان، حسب اختصاصات المجلس ومهامه المنصوص عليها دستوريا، للنظر في جميع الحالات المحلية والجهوية لخرق حقوق الإنسان، وبحثها ومعالجتها، وإعداد توصيات بشأنها، قبل رفعها إلى رئيس المجلس للبت فيها.

وبالإضافة إلى 24 عضوا، تضم اللجنة الجهوية أعضاء يقترحون من لدن الهيئات التمثيلية الجهوية للقضاة، والمحامين والأطباء والعلماء، والصحافيين المهنيين، والجمعيات.

Revu... ...omme

AL BAYANE

Création des conseils régionaux des droits de l'Homme

Mettre en oeuvre la politique de proximité

La philosophie ayant présidé à la création des commissions des droits de l'Homme dans les différentes régions du Royaume repose sur la mise en oeuvre de la politique de proximité et l'intérêt accordé à leurs attentes en la matière, a affirmé, lundi, le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami. Le Conseil aspire à renforcer et à promouvoir son action sur le terrain au niveau régional, a souligné M. El Yazami, à l'occasion de l'installation du président et des membres de la commission régionale des droits de l'Homme de Béni Mellal-Khouribga.

La création de pareilles commissions vise à conforter la culture des droits humains et mettre à la disposition des personnes lésées les moyens de les réhabiliter, a-t-il assuré, soulignant la nécessité d'associer tous les acteurs au renforcement de cette culture et à la consolidation du processus démocratique. Revenant sur le contexte particulier ayant prévalu à la mise en place de cette antenne du CNDH, il a fait état des appels récurrents «dans la région arabe revendiquant davantage de démocratie, de justice sociale, de parité et de participation à la vie politique». Le dynamisme de la société civile dans les pays arabes et des démocraties émergentes ont été de Â«bon présage pour nous et pour le processus de réformes engagées dans le royaume», a-t-il indiqué.A cet effet, M. El Yazami a affirmé que le CNDH Œuvrera avec dynamisme et en étroite collaboration avec les différents acteurs, à garantir les acquis consacrés par la Constitution afin de soutenir le plan d'action national en matière de démocratie et de droits de l'Homme. Pour sa part, le président de la commission régionale de Béni Mellal Khouribga, Allal Basraoui, délégué pour un mandat de 4 ans renouvelable une seule fois, a jeté la lumière sur le rôle des commissions conformément aux attributions qui leur sont dévolues, notamment en matière de promotion des droits de l'Homme en collaboration avec les acteurs intéressés de la région. Ces commissions assurent les missions de suivi et de contrôle de la situation des droits de l'Homme au niveau régional et reçoivent les plaintes relatives aux allégations de violation de ces droits, a-t-il expliqué. Elles examinent et traitent les cas de violation des droits et élaborent des recommandations avant que le président du Conseil n'en soit saisi, a-t-il ajouté. Cette cérémonie s'est déroulée en présence du wali de la région Tadla-Azilal, gouverneur de la province de Béni-Mellal, Mohamed Dardouri, du gouverneur de la province de Fkih Ben Saleh, Noureddine Ouabbou, des élus et des acteurs associatifs. Outre le président et le délégué de l'institution du Médiateur, cette commission comprend 24 membres représentant les différents observatoires régionaux des droits de l'Homme. Elle regroupe également d'autres membres proposés par des instances régionales représentant les magistrats, les avocats, les médecins, les oulémas et les journalistes professionnels.

Revue de presse de l'Homme

بيان اليوم

إدريس اليزمي: إحداث المجالس الجهوية لحقوق الإنسان يهدف إلى تفعيل سياسة القرب

أكد ادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، اول امس الاثنين ببني ملال، ان الفلسفة العميقة لإحداث اللجن الجهوية لحقوق الإنسان بمختلف جهات المملكة تتمثل في تفعيل سياسة القرب من المواطنين والاهتمام بقضاياهم ذات الصلة بحقوق الإنسان والديموقراطية.

وأوضح اليزمي، خلال حفل تنصيب رئيس واعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لجهة بني ملال - خريبكة، التي تضم اقاليم بني ملال وازيلال والفقيه بن صالح وخريبكة وخنيفرة وميدلت، أن إنشاء هذه الآلية يندرج في إطار دعم تجربة المجلس والارتقاء بعمله الميداني من مستوى الحضور الإداري إلى الحضور المعنوي والفعلي.

واضاف أن خلق هذه اللجن يروم أيضا ضمان الحق في الولوج إلى حقوق الإنسان معرفة ومساطر وإجراءات وآليات، وتيسير حصول المتضررين المحتملين من انتهاك او خرق احد حقوقهم على سبل لإنصافهم بطريقة فعالة وعادلة، مشددا على ضرورة انخراط جميع الفاعلين المحليين في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والمساهمة في البناء الديموقراطي.

وأبرز أن تنصيب المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية «يأتي في سياق محيط سوسيو سياسي وطني ودولي لا يمكن تجاهله او السكوت عنه، بعد أن ارتفعت أصوات الشعوب في بلدان المنطقة مطالبة بالمزيد من الديموقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين والمشاركة في الحياة السياسية».

وذكر أن «بروز المجتمعات المدنية في عدد من البلدان الشقيقة كفاعل محوري وكذا الديموقراطيات الناشئة، مهما كانت الصعوبات، شكل فال خير بالنسبة لنا ولمسلسل الإصلاحات الجارية بالمملكة».

وبعد أن أشار إلى أن إحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان جاء في سياق مطبوع بتسارع وتيرة الإصلاحات السياسية التي توجت بإقرار الدستور الجديد في فاتح يوليوز الماضي، قال إن المجلس سيعمل، بكل دينامية وبتعاون وثيق مع مختلف الفاعلين، على المساهمة في ضمان المكاسب التي جاءت في الوثيقة الدستورية لدعم خطة العمل الوطنية في مجال الديموقراطية وحقوق الإنسان.

ومن جهته، استعرض رئيس اللجنة الجهوية لجهة بني ملال - خريبكة علال البصراوي، الذي انتدب على غرار رؤساء اللجن الجهوية بباقي جهات المملكة لمدة اربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، عمل اللجن طبقا للاختصاصات الموكولة إليها والمتعلقة بمجال النهوض بحقوق الإنسان بتعاون وثيق مع كافة الفاعلين المعنيين على صعيد الجهة.

واوضح أن اللجن الجهوية تختص، وفقا للظهير الشريف المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان الصادر في فاتح مارس 2011، بمهام تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة، وتلقي الشكايات الموجهة إليها المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان.

وابرز أن اللجن الجهوية تنظر في جميع الحالات المحلية والجهوية لخرق حقوق الإنسان، وتقوم ببحثها ومعالجتها وإعداد توصيات بشأنها قبل رفعها إلى رئيس المجلس للبت فيها.

وقد تم خلال الحفل، الذي حضره والي جهة تادلة ازيلال وعامل إقليم بني ملال محمد ندبوري وعامل إقليم الفقيه بن صالح السيد نور الدين أوعبو والمنتخبون وفعاليات مهنية وجمعوية، الإعلان عن اعضاء اللجنة الجهوية لبني ملال وخريبكة التي تضم، علاوة على رئيسها والمندوب الجهوي لمؤسسة الوسيط، 24 عضوا يمثلون المراصد الجهوية لحقوق الإنسان والشخصيات الفاعلة في حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، سواء منها الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، او حقوق المرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة وحقوق المستهلك.

كما تضم اللجنة الجهوية أعضاء يقترحون من لدن الهيئات التمثيلية الجهوية للقضاة والمحامين والأطباء والعلماء والصحفيين المهنيين والجمعيات.

Revue de Presse du

الحركة
ALHARAKA

اليزمي: إحداث المجالس الجهوية لحقوق الانسان يهدف إلى تفعيل سياسة القرب

أكد ادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان، اول امس ببني ملال، ان الفلسفة العميقة لإحداث اللجن الجهوية لحقوق الانسان بمختلف جهات المملكة تتمثل في تفعيل سياسة القرب من المواطنين والاقتصاد بقضاياهم ذات الصلة بحقوق الانسان والديموقراطية.

وأوضح اليزمي، خلال حفل تنصيب رئيس واعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الانسان لجهة بني ملال - خريبكة، التي تضم الاقليم بني ملال وازيلال والفقيه بن صالح وخريبكة وخنيفرة وسبعات ، أن إنشاء هذه الآلية يندرج في إطار دعم تجربة المجلس والارتقاء بعمله الميداني من مستوى الحضور الاداري إلى الحضور المعنوي والفعلي.

وأضاف أن خلق هذه اللجن يروم ايضا ضمان الحق في الولوج إلى حقوق الانسان معرفة ومساطر وإجراءات وآليات، وتيسير حصول المتضررين المحتملين من انتهاك او خرق أحد حقوقهم على سبل إنصافهم بطريقة فعالة وعادلة، مشددا على ضرورة انخراط جميع الفاعلين المحليين في تعزيز حقوق الانسان وحمايتها والمساهمة في البناء الديموقراطي.

وأبرز أن المجلس الوطني لحقوق الانسان والجانه الجهوية يبقى في سياق تحديد سوسيو سياسي وطني ودولي لا يمكن تجاهله أو السكوت عنه، بعد أن ارتفعت أصوات الشعوب في بلدان المنطقة مطالبة بالمزيد من الديموقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين والمشاركة في الحياة السياسية.

وذكر أن سرور المجتمعات الدنيئة في عدد من العلمان الفضيحة كفاعل محوري وكذا الديموقراطيات العائقة، مهما كانت الصعوبات، شاق قال خير بالنسبة لنا وشلمل الاصلاحات الجارية بالمملكة.

وبعد أن أشار إلى أن إحداث المجلس الوطني لحقوق الانسان جاء في سياق مطبوع بشارع ونبرة الاصلاحات السياسية التي توجت بإقرار الدستور الجديد في فاتح يوليوز الماضي، قال إن المجلس سيعمل بكل ديناميكية وسيتعون وثيق مع مختلف الفاعلين على المساهمة في ضمان المكاسب التي حققت في الوثيقة الدستورية لدعم حماية العمل الوطنية في مجال الديموقراطية وحقوق الانسان.

ومن جهته، استعرض رئيس اللجنة الجهوية لجهة بني ملال - خريبكة عادل البعمراوي، الذي انتخب على غرار رؤساء اللجن الجهوية ببقية جهات المملكة لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ، عمل اللجن طبقا للاختصاصات الموكولة إليها والمتعلقة بمجال النهوض بحقوق الإنسان بتعاون وثيق مع كافة الفاعلين المعنيين على صعيد الجهة.

وأوضح أن اللجن الجهوية تختص، وفقا للظهير الشريف المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان الصادر في فاتح مارس 2011 ، بمهام تتبع ودراسة وضعية حقوق الانسان بالجهة وتلقي الشكايات الموجهة إليها المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الانسان.

وأبرز أن اللجن الجهوية تنظر في جميع الحالات المحلية والجهوية لخرق حقوق الانسان ، وتقوم بمعالجتها وبمعالجتها وإعداد توصيات بشأنها قبل رفعها إلى رئيس المجلس للبت فيها.

وقد تم خلال الحفل، الذي حضره والي جهة تادلة أزيلال وعامل إقليم بني ملال محمد دربوري وعامل إقليم الفقيه بن صالح نور الدين أوعبو والمنتخبون والهيئات «هيئة ومعنوية»، الإعلان عن أعضاء اللجنة الجهوية لبني ملال وخريبكة التي تضم، علاوة على رئيسها والمندوب الجهوي لمؤسسة الوسيط، 11 عضوا يمثلون الواصد الجهوية لحقوق الإنسان والشخصيات الفاعلة في حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، سواء منها الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية أو حقوق المرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة وحقوق المستهلك.

كما تضم اللجنة الجهوية أعضاء يقترحون من كل الهيئات التمثيلية الجهوية للقضاة والمحامين والأطباء والعلماء والصحفيين المهنيين والجمعيات.

Revue de Presse du Conseil National des droits de

أخبار اليوم المغربية

رئيس مجلس حقوق الإنسان يقرب لجان مجلسه من المواطنين

اليزمي: لا يمكن تجاهل أو السكوت على ما يجري في محيط المغرب

■ محمد باهي. بني ملال ■

أكد إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن الفلسفة العميقة لإحداث اللجان الجهوية لحقوق الإنسان بمختلف جهات المملكة تتمثل في تفعيل سياسة القرب من المواطنين والاهتمام بقضاياهم ذات الصلة بحقوق الإنسان والديمقراطية. وأوضح زوال أمس الاثنين ببني ملال، خلال حفل تنصيب رئيس وأعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لجهة بني ملال - خريبكة، التي تضم أقاليم بني ملال وأزيلال والفقيه بن صالح وخريبكة وخنيفرة وميدلت، أن إنشاء هذه الآلية يندرج في إطار دعم تجربة المجلس والارتقاء بعمله الميداني من مستوى الحضور الإداري إلى الحضور المعنوي والفعلي.

وأضاف أن خلق هذه اللجان يروم أيضا ضمان الحق في الولوج إلى حقوق الإنسان من خلال معرفة مجموعة من المساطر والإجراءات والآليات، وتيسير حصول المتضررين المحتملين من انتهاك أو خرق أحد حقوقهم على سبل ومكاسب لإنصافهم بطريقة فعالة وعادلة، مشددا على ضرورة انخراط جميع الفاعلين المحليين في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والمساهمة في البناء الديمقراطي. وأكد أن تنصيب المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية «يأتي في سياق محيط سوسيو سياسي وطني ودولي لا يمكن تجاهله أو السكوت عنه، بعد أن ارتفعت أصوات الشعوب في بلدان المنطقة، مطالبة بالمزيد من الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين والمشاركة في الحياة السياسية».

وذكر أن «بروز المجتمعات المدنية في عدد من البلدان الشقيقة كفاعل محوري وكذا الديمقراطيات الناشئة، مهما كانت الصعوبات، لشكل ما سماه قال خير للمغرب ولمسلسل الإصلاحات الجارية به على أكثر من صعيد».

وبعد أن أشار إلى أن إحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان جاء في سياق مطبوع بتسارع وتيرة الإصلاحات السياسية التي توجت بإقرار الدستور الجديد في فاتح يوليوز الماضي، ذكر أن المجلس سيعمل بكل ما يختزنه من قدرات وكفاءات ودينامية وتعاون وتنسيق مع مختلف الفاعلين على المساهمة في ضمان المكاسب التي جاءت في الوثيقة الدستورية لدعم خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

إدريس اليزمي

Revue de presse du Centre de documentation sur les droits de l'homme

الخبر

المجلس الوطني لحقوق الانسان يواصل تنصيب لجانه الجهوية

ع.ب

يواصل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، خلال شهر يناير الجاري، استكمال تنصيب الياته الجهوية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها على مستوى الجهات.

وبحسب مقتضيات المادة 28 من الظهير المحدث للمجلس، تضطلع المجالس الجهوية لحقوق الإنسان بمهام تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهات، وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان بها.

وبقضي الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، في النقطة المتعلقة بهيكلة اللجان الجهوية، بان تتكون بالإضافة إلى «رئيسها والمندوب الجهوي لمؤسسة الوسيط، وأعضاء يقترحون من لدن الهيات التمثيلية الجهوية للقضاة، والمحامين والأطباء والعلماء والصحافيين المهنيين». كما تضم «الجمعيات والمراصد الجهوية لحقوق الإنسان والشخصيات الفاعلة في حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، سواء منها الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، او حقوق المراة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة وحقوق المستهلك».

هذا الاقتراحات توضع بين يدي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي يقترحها بدوره على المجلس الذي يعينهم، بناء على الترشيحات التي يرفعها رئيس اللجنة الجهوية إليه.

وفي هذا السياق، اصدر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بلاغا اعلن فيه استكمال تنصيب اللجان الجهوية لحقوق الإنسان بجهات لجنة بني ملال، خريبكة، لجنة الحسيمة، الناضور.

لجنة الناضور، عرف تنصيب اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان فيها مشكلة عندما رفض الناشط الحقوقي شكيب الخياري، رئيس جمعية الريف لحقوق الإنسان، ومعتقل الرأي السابق، عضوية اللجنة الجهوية للمجلس الوطني، عن منطقة الريف.

وافادت مصدار متطابقة بان مسؤولين بالمجلس الوطني اجروا عدة اتصالات مع شكيب الخياري من اجل مطالبته بحضور حفل تنصيب اللجنة، إلا أن هذا الأخير رفض؛ لانه لم يضع طلبا لدى المجلس من اجل العضوية في اللجنة الجهوية».

وفيما تغيب شكيب الخياري عن اللقاء، اقيم حفل تسمية اللجنة في موعده وبحضور باقي الأعضاء المعينين على الطريقة الإدارية.

وينتظر ان تستكمل اعمال الهيكلة الجهوية بتاسيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان في مراكش وجدة وفيكيك، يوم الثلاثاء 10 يناير.

كما ينتظر ان يتم تنصيب لجنتي الدار البيضاء وسطات يوم 17 يناير المقبل، فيما تنصب لجان الرشيدية ورزازات واكادير يوم 23 يناير، على ان تختتم بلجنة طنجة قبل متم نفس الشهر، في حين اجل تنصيب لجنة الرباط والقنيطرة إلى موعد لاحق.

Revue de Presse des Droits de l'Homme

الأحداث المغربية

تنصيب اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان

انعقد بدار الثقافة مولاي الحسن بالحسيمة مساء الإثنين، حفل تنصيب أعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بأقاليم الحسيمة، الناظور، والدريوش، بإشراف من الأمين العام للمجلس الوطني محمد الصبار، الذي ذكر ببرنامج عمل المجلس بخصوص تنصيب اللجان الجهوية في عدة مناطق من المغرب، وكذلك مجموعات العمل واختصاصات المجلس وطنيا.

وأشارت رئيسة اللجنة الجهوية للأقاليم المذكورة، إلى تركيبة اللجنة وكذلك لجانها الرئيسية الثلاث المتكونة من الحماية، النهوض، والبناء الديمقراطي.

◄ الحسيمة: خالد الزيتوني

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

الأحداث المغربية

اليزمي: «هذه أسباب خلق اللجن الجهوية لحقوق الإنسان»

إدريس اليزمي

بمدينة بني ملال، وأثناء حفل تنصيب رئيس وأعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لجهة بني ملال – خريبكة أول أمس، كان إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان متحمسا لشرح دور اللجن الجهوية، حيث أوضح أن «إنشاء هذه الآليات يندرج في إطار دعم تجربة المجلس والارتقاء بعمله الميداني من مستوى الحضور الإداري إلى الحضور المعنوي والفعلي».

إدريس اليزمي الذي يرأس المجلس، بعد سنوات قضاها على رأس مجلس الجالية المغربية المقيمة بالخارج، أكد خلال لحظة التنصيب أن «الفلسفة العميقة لإحداث اللجن الجهوية لحقوق الانسان بمختلف جهات المملكة تتمثل في تفعيل سياسة القرب من المواطنين والاهتمام بقضاياهم ذات الصلة بحقوق الرنسان والديموقراطية».

وأضاف أن خلق هذه اللجن يروم أيضا ضمان الحق في الولوج إلى حقوق الإنسان معرفة ومساطر وإجراءات وآليات، وتيسير حصول المتضررين المحتملين من انتهاك أو خرق أحد حقوقهم على سبل لإنصافهم بطريقة فعالة وعادلة، مشددا على ضرورة انخراط جميع الفاعلين المحليين في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والمساهمة في البناء الديموقراطي.

وأبرز أن تنصيب المجلس الوطني لحقوق الانسان ولجانه الجهوية «يأتي في سياق محيط سوسيو سياسي وطني ودولي لا يمكن تجاهله أو السكوت عنه، بعد أن ارتفعت أصوات الشعوب في بلدان المنطقة مطالبة بالمزيد من الديموقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين والمشاركة في الحياة السياسية».

اليزمي الذي تنتظره الكثير من الملفات خلال عهد الحكومة الجديدة، لم يفته الفرصة ليشير إلى أن إحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان جاء في سياق مطبوع بتسارع وتيرة الإصلاحات السياسية، حيث قال إن «المجلس سيعمل، بكل دينامية ويتعاون وثيق مع مختلف الفاعلين، على المساهمة في ضمان المكاسب التي جاءت في الوثيقة الدستورية لدعم خطة العمل الوطنية في مجال الديموقراطية وحقوق الإنسان.

Revue de Presse Homme

الشروق

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Hom